



عملية تورينو

17-2016

مصر
الملخص التنفيذي

Executive summary of the Torino Process 2016–17 Egypt report (translated from English original version; Arabic translation not revised by the ETF).

Find the **full report on ETF Connections: Torino Process Platform Library** at:

<https://connections.etf.europa.eu/communities/service/html/communitystart?communityUuid=79f686f5-87e0-4f04-90e1-a1fa53900ca2>

The contents of this paper are the sole responsibility of the ETF and do not necessarily reflect the views of the EU institutions.

@ European Training Foundation, 2017

Reproduction is authorised provided the source is acknowledged.

عملية تورينو 2016-17

مصر

الملخص التنفيذي

1. المقدمة

يلعب قطاع التعليم الفني والتدريب المهني دورًا مهمًا في جمهورية مصر العربية، حيث يدرس في هذا القطاع أكثر من 50% من طلاب المدارس الثانوية، ويوفر لهم فرصًا أكبر في التوظيف مقارنة بالتعليم العالي. ويشهد اهتمامًا متزايدًا من قبل المسؤولين وصناع السياسات نظرًا لاعتباره واحدًا من أهم الأساليب المتبعة للقضاء على البطالة. وجاء إدراج قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في الدستور الجديد ليؤكد على الأهمية المتزايدة لهذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال محاولة إنشاء وزارة خاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني (إلا أن المحاولة لم تنجح)، والاستثمارات الحكومية الكبيرة في مبادرات الإصلاح (مثل الحصول على دعم بقيمة 67 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي لدعم برنامج الإصلاح الثاني لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني، حيث تم الحصول على 12 مليون يورو من مجمل قيمة الدعم في العام 2016).

وتشارك جميع الجهات المعنية في مبادرات الإصلاح الطموحة التي يدعمها العديد من الشركاء حول العالم. إلا التحدي الأكبر يكمن في توسيع نطاق هذه المبادرات وتحويلها إلى مشاريع مستدامة في إطار رؤية شاملة ومشاركة لنظام التعليم الفني والتدريب المهني.

وتشير الأدلة الأخيرة إلى أن صناع القرار ماضون في مواجهة هذا التحدي، ويعتبر هذا الإصرار على الاستمرار في محاولات توسيع نطاق هذه المبادرات هو أهم تطور حديث في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. وعلى الرغم من تحقيق العديد من النتائج الملموسة في كل مشروع من المشاريع المختلفة، إلا أن الاستعداد الذي ظهر مؤخرًا من قبل المسؤولين عن هذا القطاع من أجل إدراجه في نظام وطني مشترك للتعليم الفني والتدريب المهني يبعث على التفاؤل بإمكانية إحداث تغيير إيجابي حقيقي يساهم في تسريع وتيرة إصلاح هذا القطاع.

وقام العديد من صناع القرار الحكوميين برفع مستويات دعمهم لهذا القطاع من خلال وضع آليات لضمان التكامل بين مختلف المشاريع والاستثمارات الدولية. كما تمت الموافقة على وضع إستراتيجية مشتركة لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني، والتي يتم تطويرها حالياً من قبل البرنامج الثنائي للتعليم الفني والتدريب المهني، والحاصل على دعم الاتحاد الأوروبي. وذلك من خلال عملية مشتركة يساهم فيها جميع الأطراف المعنية بصناعة القرار في هذا القطاع.

إلا أنه من أجل اتخاذ قرارات مشتركة في مجال السياسات المنظمة لهذا القطاع، لا بد من إجراء تقييم مشترك لأحدث التوجهات والتحديات في هذا القطاع، ويعتبر هذا الإجراء أساساً لعملية تورينو. ويجب على الجهات المعنية في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني أن تحاول العمل على الاستثمار في هذا النوع من العمليات خلال السنوات المقبلة. ويمكن مراجعة الأدوات التحليلية لعملية تورينو أو تبسيطها أو تكييفها مع متطلبات السوق المصري. ومن الممكن أن تظهر اختلافات في دورية العملية أو كمية التفاصيل المتوفرة في التحليل. إلا أن الخطوة الحاسمة، والتوصية الرئيسية التي يمكن الخروج بها من عملية تورينو 2016-17، هي محاولة إقامة مبادرة مشتركة بقيادة مصرية، تعمل بالاستناد على الأدلة المتوفرة، من أجل رصد وإصلاح قطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

2. الاستنتاجات الرئيسية

الرؤية والتطور

اكتسب قطاع التعليم الفني والتدريب المهني أهمية إضافية خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث ساهمت العوامل السياسية والاجتماعية في دفع الحكومة إلى تطوير هذا القطاع إلى مستوى إدراجها في الدستور الجديد واتخاذ خطوات مهمة في إطار تعزيز هذا القطاع (من بينها ترشيح أحد نواب الوزراء لتشكيل وزارة خاصة بهذا القطاع)، وذلك سعياً نحو دعم بناء قطاع متكامل للتعليم الفني والتدريب المهني يعتمد على التنسيق بشكل كبير بين كافة الأطراف ذات الصلة بهذا القطاع.

ويتكون قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في مصر من العديد من الأطراف والجهات ذات الصلة بهذا القطاع. وتشارك جميع هذه الجهات بشكل وثيق في إعادة بناء هذا القطاع، ولكل منها رؤيته الخاصة بشأن تطوير القطاع، لا انه لم تتم الموافقة بعد على رؤية مشتركة بين جميع هذه الأطراف. ولعل المحاولات غير الناجحة في السنوات الأخيرة للموافقة على إستراتيجية موحدة للتعليم الفني والتدريب المهني والتي تمت الموافقة عليها من قبل جميع الأطراف هي أكبر دليل على اختلاف القطاع وعدم استقراره. حيث ترفض الأطراف المعنية ريادة معهد بحد ذاته لعملية الإصلاح وإعادة البناء في هذا القطاع. ولا تزال الاستراتيجيات الفردية أو الوثائق الاستراتيجية قيد التطوير، في ظل غياب رؤية مشتركة متفق عليها. وقد وضعت وزارة التعليم والتعليم الفني خطة متوسطة الأجل للفترة 2015-2018، كما وضعت وزارة التجارة والصناعة استراتيجيتها الخاصة التي تتضمن فصلاً عن التعليم الفني والتدريب المهني. ومن جهتها وضعت وزارة القوى العاملة مؤخرًا قانونًا جديدًا للعمل، وهو قيد المناقشة حاليًا في البرلمان. وحالما تتم الموافقة على هذه الوثيقة، ستعتمدها الوزارة في مرجع السياسات الخاص بها، وسيكون لها الأولوية على الاستراتيجية الجديدة لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

وفي الوقت الراهن، فإن زيادة التدقيق الذي يعمل في إطاره قطاع التعليم الفني والتدريب المهني والجهود التي تبذلها الجهات المعنية تبعث على الكثير من التفاؤل. وتتضمن الرؤية العامة 2030، التي وضعتها وزارة التخطيط، فصلاً عن التعليم يعتبر مرجعًا للسياسة العامة للاستراتيجية الجديدة لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني التي يجري تطويرها في سياق البرنامج الخاص بهذا القطاع. ويبدل الشركاء المحليون الدوليون جهودًا لتطوير عمليات موحدة ومشاركة يتم تطبيقها في كافة مستويات العمل في هذا القطاع، بغض النظر عن نموذج الحوكمة الذي يتم اختياره في أي وقت من الأوقات. وتطلق وزارة التعليم والتعليم الفني على الخطة المتوسطة الأجل التي وضعتها للفترة 2015-2018 مسمى "توحيد نظام التعليم الفني والتدريب المهني". والواقع أن الاتفاق على العمليات المشتركة لقضايا مثل تطوير المناهج الدراسية وضمان الجودة والاعتماد سيضمن تكاملاً أفضل بين مختلف القطاعات الفرعية للتعليم الفني والتدريب المهني، كما أنه سيضمن استجابة أفضل للتغيرات السياسية والحكومية. ويمكن أن تساهم هذه العمليات الأساسية في توسيع نطاق العديد من الممارسات الإيجابية التي تتمتع برتبها على الصعيد المحلي.

وعلى الرغم من أن الأطراف المعنية عملت بشكل مستقل على مبادرات الإصلاح المختلفة، إلا أنه يمكن تحديد بعض التوجهات المشتركة التي ظهرت في السنوات الأخيرة:

- تغير في الأجندة الخاصة بسياسة القطاع لتتحول إلى منظومة تركز بشكل أكبر على إيجاد فرص العمل للطلبة بعد إتمام العملية التعليمية والتدريبية (التركيز على الانتقال من مرحلة الدراسة للعمل، والإرشاد الوظيفي).
- وجود توجه إصلاحي في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني يفضي إلى رؤية أكثر اعتماداً على الطلب المتوفر في السوق (وتلعب برامج الشراكات (ETPs) دوراً مهماً في تعزيز الشراكة بين الشركات والمؤسسات التدريبية كمجالس المهارات القطاعية، والمؤسسات التي توفر التعلم القائم على العمل دوراً مهماً في هذا الإطار).
- تعمل الجهات المعنية والشركاء الدوليين بشكل أكبر على المستوى المحلي والإقليمي.

وتظهر هذه التوجهات جلية في هذه الفترة من خلال التزام أصحاب المصلحة باتباع آليات فعالة للتعرف على المهارات المتوفرة (مثل تشكيل شبكات إقليمية لرصد المهارات، وإنشاء نظام معلومات سوق العمل لتنسيق تدفق المعلومات).

ولعل العامل الآخر الذي أثر سلبيًا على قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في السابق هو عدم وجود تنسيق بين المشاريع الدولية المختلفة في البلاد، مما أدى إلى وجود توجهات متناقضة في بعض الأحيان. ولمواجهة هذه المشكلة، قامت الأطراف المعنية محليًا بالتنسيق مع المشاريع الدولية لتعزيز التعاون فيما بينهم من أجل توحيد التوجهات الداعمة لهذا القطاع. مع العلم بأن الشركاء الدوليين قد حاولوا إيجاد آليات مماثلة في الماضي، ولكنهم حققوا نجاحًا جزئيًا فقط بسبب محدودية ملكية الجهات المحلية ذات الصلة في هذا القطاع. وتتولى وزارة التعليم والتعليم الفني حاليًا قيادة التنسيق، الأمر الذي أثبتت فعاليته بشكل كبير. وتترأس الوزارة جلسة منتظمة للمناقشة هذه

التوجهات، ويتم خلالها توجيه الدعوة لكافة الجهات المعنية المحلية والشركاء الدوليين من أجل تقديم معلومات حديثة ومناقشة أحدث التطورات المتعلقة بمختلف المشاريع الجارية في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. وبدأت آلية التنسيق هذه في عام 2016، وتشهد نتائج إيجابية تؤكد على ضرورة بذل الجهود لضمان تحويل هذه التوجهات إلى آليات وممارسات مؤسسية.

الفعالية والكفاءة في معالجة الطلب الاقتصادي والطلب في سوق العمل

من المتوقع أن يلعب قطاع التعليم الفني والتدريب المهني دورًا رئيسيًا في مكافحة البطالة في مصر. غير أن محدودية تلبينه لمتطلبات سوق العمل تحول دون قيامه بلعب الدور الذي يمكنه تأديته.

وتوجد آليات متنوعة لتحديد احتياجات سوق العمل وتطوير المؤهلات ذات الصلة، ومن الأمثلة على ذلك البرنامج القومي لمعايير المهارات، الصادر عن مجلس التدريب الصناعي. وإلا أنه غالبًا لا يتم يتم التوسع بهذه الآليات والأدوات لتشمل التعليم الفني والتدريب المهني بشكل عام.

وأدى غياب هذه الآليات في العديد من القطاعات إلى جانب التطور الملحوظ في مجال الابتكارات التكنولوجية والتقنية إلى التأثير بشكل كبير على عملية الإصلاح في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. فبعض المبادرات التي أثبتت نجاحها في الماضي (مثل المرصد الوطني) لم تعد ذات فائدة تذكر حاليًا، والبعض الآخر (مثل الشبكة الإقليمية للرصد) لا تزال قيد التنفيذ على الرغم من أنها تشير إلى نتائج واعدة. وهناك عدد من المبادرات الجديدة (مثل النظام الجديد لسوق العمل والمعلومات في إطار البرنامج الثاني للتعليم الفني والتدريب المهني الذي يحظى بدعم الاتحاد الأوروبي). وبوجه عام، يبقى التحدي الأكبر هو استدامة هذه الآليات والمؤسسات على المدى الطويل.

وتواجه العمالة في مصر العديد من التحديات حاليًا، حيث تشهد البلاد أزمة اقتصادية أثرت على فرص العمالة على جميع المستويات. وبالتالي انخفض عدد الوظائف المتاحة في القطاع الخاص، ولا سيما في قطاع السياحة. كما أجبرت الأزمة المالية الحكومة على السيطرة على استيعاب القوى العاملة في القطاع العام. واستخدمت المشاريع الوطنية للتخفيف من حدة البطالة، ولكن لا يمكن اعتبار هذه المشاريع حلاً على المدى الطويل. ولا يزال الضغط الديموغرافي قويًا، حيث يشهد سوق العمل وفود أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الجديدة كل عام.

كما يؤثر هيكل القطاع الخاص، الذي تهيمن عليه المشاريع الصغيرة وغير الرسمية، سلبيًا على قدرة سوق العمل على استيعاب القوى العاملة النسائية، وتشكيل أنماط جديدة من التعاون مع القطاع التعليمي (مثل نظام التعلم القائم على العمل)، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

كما أن "مفارقة" البطالة (أو ظاهرة "البطالة المتعلمة") - التي تم الاعتراف بها لعقد من الزمن - سمة نموذجية لا تزال قائمة في سوق العمل المصري حتى الآن. وتشهد العمالة ذات التعليم المتدني (أو غير المتعلمين) معدلات بطالة منخفضة جدًا، في حين تزداد معدلات البطالة بشكل طردي مع المستوى التعليمي لدى خريجي المدارس الثانوية وبرامج التعليم المهني والفني ثم لدى خريجي مرحلة ما بعد التعليم الثانوي والجامعي. وهذا دليل على وجود حاجة ملحة لمراجعة وتعديل المناهج الدراسية والتدريبية لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل. كما تستدعي هذه المؤشرات ضرورة مراجعة النموذج الاقتصادي القومي، الذي قد لا يكون قادرًا على توفير ما يكفي من الوظائف ذات المستوى المرتفع التي تتطلب موظفين يتمتعون بمؤهلات علمية عالية.

ويشهد السوق المصري قدر كبير من عدم التطابق بين نوع ومستوى المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وتلك التي تخرجها أنظمة التعليم والتدريب. ويواجه سوق العمل في مصر نوعين من عدم التطابق، وهما عدم التطابق الكمي (التوزيع غير الصحيح للطلاب على مختلف القطاعات والمستويات التعليمية)، وعدم التطابق النوعي (ويشتمل على الخريجين الذين لا يمتلكون الكفاءات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل).

وتدرك السلطات العامة كلتا المشكلتين، وقامت بوضع خطط استراتيجية للتصدي لهما على المستوى النظري. بيد أن التطورات الأساسية تحدث بشكل عملي في سياق المشاريع الدولية، وعلى مستوى تجريبي، ودون توسيع نطاقها على المستوى القومي. وفي حالات أخرى، تم إضفاء الطابع المؤسسي على بعض قصص النجاح ولكن لم تتم المحافظة عليها بالكامل مع مرور الزمن. وهذا هو الحال بالنسبة للمرصد المصري للتعليم والتدريب والتوظيف الذي أنشئ في عام 2006 بدعم من مؤسسة التدريب الأوروبية، واستضافه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري. وقد أنشئ المرصد استراتيجيًا وفنيًا للقيام بدور مستقل هام في معالجة الفجوة المعرفية من حيث المؤهلات والمهارات والكفاءات التي يحتاجها سوق العمل. ومما يؤسف له أن التغييرات السياسية، ونقص رأس المال، والدعم المؤسسي المحدود، حالت دون تحقيقها لأهدافه الطموحة. ولا يزال المرصد موجودًا في الهيكل التنظيمي، ولكنه غير نشط تقريبًا.

وتقوم عدد من الجهات الفاعلة كذلك بتنفيذ مبادرات أخرى، مثل المرصد القطاعية والإقليمية، إلا ان هذه المبادرات تفتقر إلى وجود آلية تنسيق لتجنب الازدواجية والتأكد من أن جميع الأطراف المعنية يشاركون في النتائج ويستفيدون منها. غير أن تحسن مستوى التعاون بين أصحاب المصلحة المذكورين سابقا في هذا التقرير بدأ يهبط البيئة المناسبة لإدماج المبادرات المختلفة. غير أن تعزيز مستويات التعاون بين الجهات ذات الصلة في هذا القطاع بدأ يهبط البيئة المناسبة للتنسيق بين المبادرات المختلفة وتحقيق التكامل فيما بينها. وعلى سبيل المثال، يعمل العديد من الأطراف المعنية على دمج المرصد الإقليمية، والنظام المعلوماتي لسوق العمل الجديد الذي يتم تطويره كجزء من البرنامج الثاني للتعليم الفني والتدريب المهني، والمركز الذي تم إنشاؤه في وزارة التجارة والصناعة. وتعد هذه المبادرة خطوة إيجابية تساهم في مواجهة أحد التحديات الرئيسية، وهي تحديد المهارات المناسبة لسوق العمل.

أما التحدي الرئيسي الآخر فيمكن في الحلقة المفقودة بين نتائج العمل التحليلي الذي تقوم به مختلف المؤسسات وعمليات وضع السياسات؛ ويلقي هذا التحدي بظلاله مباشرة على أنواع المؤهلات المتوفرة وعدد ومواقع المؤسسات التي توفر برنامجا للتعليم الفني والتدريب المهني.

وهناك بعض الأمثلة الإيجابية، مثل المؤهلات الجديدة المقترحة التي وضعت على المستوى المحلي في أعقاب توصيات المرصد الإقليمية، غير أنه لم يتم بعد إنشاء صلة استراتيجية بين هذه المبادرات والعملية الأساسية لتطوير المناهج الدراسية.

ويعتبر استعراض عملية تطوير المناهج وترشيدها التخصصات القائمة من أهم الأولويات بالنسبة للسوق المصري. وقد قامت وزارة التعليم والتعليم الفني، من خلال دعم برنامج التعليم الفني والتدريب المهني، بتطوير نموذج لتطوير المناهج الدراسية تم تقديمه إلى باقي الجهات المختصة لمراجعته. ومع ذلك، ينبغي أن تشمل عملية تطوير المناهج جميع الخطوات الرئيسية التي تسمح بإنشاء المؤهلات ذات الصلة بسوق العمل، وتبدأ هذه العملية من خلال تحديد احتياجات القطاع الخاص وتطوير النتائج المهنية، كما تشمل على وضع معايير التأهيل والتقييم. والعملية برمتها أوسع بكثير من مسؤوليات وحدة واحدة في وزارة واحدة، مما يعني أن الأمر يتطلب إشراك عدد كبير من الجهات المعنية، بمن فيهم الممثلون عن جهات العمل، حيث ينبغي عليهم أن يضطلعوا بدور رئيسي في هذه العملية. وينبغي أن تكون لها قيمة وطنية تتفق عليها كافة الجهات المعنية. وينبغي أن تصبح العناصر الرئيسية لهذه العملية هي البنية المشتركة لإصلاح الخلل في المؤهلات التي تنتجها العملية التعليمية والتدريبية، وينبغي أن تشكل أساس الإصلاحات الرئيسية الأخرى مثل الإطار الوطني للمؤهلات.

وتتولى وزارة التعليم والتعليم الفني حاليًا تطوير هذه العمليات، حيث تعمل بشكل وثيق مع وزارة التجارة والصناعة، والهيئة القومية لضمان الجودة والتعليم والاعتماد، وبدعم من البرنامج الثاني للتعليم الفني والتدريب المهني. وسيكون من المهم بالنسبة لجميع الجهات المعنية أن يفهموا ضرورة عدم الاكتفاء بالممارسات الناجحة التي تحققت في العديد من المشاريع حتى الآن، والانتقال إلى مستوى أكثر انتظامًا من الممارسات من أجل تحقيق الإصلاحات المنشودة.

ويتعين على برامج (ETPs) للشركات والمؤسسات التدريبية أن تلعب دورًا محوريًا في الربط ما بين البرنامج التعليمي الفني والتدريب المهني وسوق العمل. حيث أنشئت هذه المؤسسات بناء ضمن إطار برنامج التعليم الفني والتدريب المهني المدعوم من الاتحاد الأوروبي في 12 قطاعا اقتصاديا استراتيجيا لسد الفجوة بين سوق العمل وتوفير التدريب الملائمة للعمالة. وقد تمكنت هذه المؤسسات من المحافظة على استدامتها على مر السنين من خلال التمويل الحكومي والدخل الذي يحصلون عليه عن طريق برامج التعليم والتدريب التي يوفرها للعمالة. وقامت هذه المؤسسات بتغيير مقرها عدة مرات مما حال دون صدور تفويض واضح للمؤسسة. ولا تمتلك هذه المؤسسات حاليًا مصدرًا للدخل كما أنه ليس لديها صفة قانونية محددة. وقد استنفذ ما يقارب نصف هذه المؤسسات ما تملكه من أموال وحتى أنها الآن لا تستطيع دفع مرتبات موظفيها. ولذلك فقد تم وضع هذه المؤسسات تحت إدارة الدوائر ذات الصلة في اتحاد الصناعات المصرية (باستثناء الشركات في قطاعي السياحة والبناء).

وتم تأسيس قسم خاص لإدارة برامج (ETPs) ضمن اتحاد الصناعات المصرية للتنسيق فيما بين الشركات وإدارة الطلب على إيجاد شركات جديدة. ويرى معظم أصحاب المصلحة بأن هذه الشركات ينبغي أن تصبح مجالس للمهارات القطاعية، لتركز بذلك على الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل مع التأكيد على جودة المهارات التي يتم تخرجها وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، كما يجب أن يكون للشركات دور فاعل في تقييم المهارات التي يتم تدريبها وتخرجها. وينبغي أن يكون توضيح دور برامج (ETPs) واحدًا من الأولويات في مراجعة نموذج برنامج التعليم الفني والتدريب المهني التي ما تزال قيد المناقشة حاليًا. كما ينبغي أن يتم إنشاء برامج (ETPs) في القطاعات الاقتصادية الأخرى عندما يصدر تفويض واضح لهذه الشركات، ويتم الموافقة عليها من قبل كافة الأطراف ذات الصلة. وعلى مستوى السياسات، هناك منصة هامة أخرى للحوار بين القطاعين العام والخاص، وهي اللجنة الخاصة المكلفة بالتدريب وتطوير برنامج التعليم الفني والتدريب المهني، وبرامج (ETPs) التي أبرمت في اتحاد الصناعات المصرية.

وبالإضافة إلى مراجعة الكيفية التي يتم بها تطوير المؤهلات والمناهج الدراسية، يقوم أصحاب المصلحة في برنامج التعليم الفني والتدريب المهني بإصلاح الأدوات لضمان انتقال سلس من المدرسة إلى العمل، مع التركيز بشكل خاص على التوجيه المهني. وكانت

الإصلاحات ذات فعالية في هذا المجال، حيث اشتملت على خطط قوية للاستدامة (مثل إنشاء وحدة للانتقال من المدرسة إلى العمل في وزارة التعليم والتعليم الفني على صعيد الأقاليم وفي 150 مدرسة). ومن جانب آخر، لا بد من تطوير عملية متابعة الطلاب، حيث يعتبر وضع نموذج وطني لدراسات متابعة الطلاب هدفًا طموحًا بالنظر إلى حجم نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، إلا أنه سيوفر معلومات قيمة يمكن استخدامها في الرصد المنتظم لفعالية قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. وقد بدأ البرنامج الأنبالعمل على هذا الموضوع ويتوقع أن يبدأ بتحقيق النتائج خلال العامين المقبلين.

ويعتبر التعلم الريادي واحدًا من المجالات التي لم يتم التوسع بمشروعاته كثيرًا بعد على الصعيد القومي. ولهذا السبب، فإن التركيز على إيجاد مبادرة المشتركة بين وزارة التعليم والتعليم الفني، والبرنامج الثانيللتعليم الفني والتدريب المهني، وبرنامج تطوير القوى العاملة في تحسين القوى العاملة وتعزيز المهارات (WISE) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج تعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشاريع (SEED) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) سيساهم في نقل نموذج تدريب الطلاب لتعزيز المشاريع الريادية (STEP) من نشاط لاصفي إلى جزء لا يتجزأ من المناهج الدراسية.

الفعالية والكفاءة في معالجة الطلب الديمغرافي والاجتماعي والإدماج

يتميز قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في مصر بكونه أكبر بكثير منه في باقي دول المنطقة الأخرى، حيث تصل الزيادة في نسبة الدارسين في هذا القطاع إلى 50% بالمقارنة مع باقي دول المنطقة، إلا أن هذه النسب المرتفعة غير مرتبطة بمدى استعداد الطلبة لاختيار التعليم الفني كمجال للدراسة، وإنما هي نتيجة لنظام متابعة الطلبة، حيث تتم متابعة الطلبة في برنامج التعليم الفني والتدريب المهني من خلال رصد علاماتهم المدرسية (النقاط)، مع توجيه الطلبة ذوي الأداء العالي للتعليم الثانوي العام. في حين يعتبر التعليم الفني والتدريب المهني في معظم البلدان خيارًا ثانيًا، إلا أنه يعتبر أمرًا إجباريًا بالنسبة للعديد من الطلاب في مصر، مما يقلل من رغبتهم الذاتية في الالتحاق بهذا النوع من التعليم تعتبر قليلة نسبيًا، ولذلك فقد قامت السلطات باتخاذ قرارات سياسية تتعلق بالمشاريع الدولية في هذا المجال.

ولعل الخطوة الأهم التي تم اتخاذها خلال السنوات الأخيرة هي السماح لطلاب التعليم الفني والتدريب المهني بالالتحاق بالجامعات. وعلى الرغم من أهمية هذا القرار، إلا أنه لم يؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي من خريجي نظام التعليم الفني والتدريب. وتجرى حاليًا مفاوضات مع الجامعات، كما تم إنشاء لجنة جديدة شكلها أعضاء مؤهلون في وزارة التعليم والتعليم الفني (قطاع التعليم الفني والتدريب المهني)، ووزارة التعليم العالي من أجل بذل جهود إضافية لضمان حصول طلاب التعليم الفني والتدريب المهني على فرصة الالتحاق بالجامعات، وذلك سعيًا نحو تعزيز إقبال إقبال الطلبة على التعليم الفني والتدريب المهني في بلد يطمح معظم أبنائه إلى الوصول للتعليم العالي.

وتشكل مجموعات التعليم الفني المتكاملة نموذجًا متميزًا لمراكز الكفاءة التي توفر جميع مستويات المؤهلات التقنية والمهنية في قطاع معين، بما في ذلك التعليم المهني العالي. ويحاول صندوق التعليم والتنمية إنشاء نموذج جامعي للتكنولوجي مماثل لنموذج الجامعات الأوروبية للعلوم التطبيقية. وتم الاعتراف رسميًا بشهادة البكالوريوس في التكنولوجيا التي يتم الحصول عليها من مجموعات التعليم الفني المتكاملة، وتجرى المناقشات الآن بشأن منح درجة الماجستير في التكنولوجيا، ولا يزال إدماج هذا النموذج في إطار التعليم العالي قيد المناقشة. وفي جميع الأحوال فإن استخدام التعليم العالي لتشجيع الطلاب على الالتحاق في العليم الفني والتدريب المهني ليس كافيًا، بل ينبغي أن يكون مكملاً لخطة أشمل تهدف إلى زيادة إقبال الطلاب على التعليم الفني والتدريب المهني. وينبغي أن تركز هذه الخطة على زيادة جودة التعليم الفني، وزيادة فرص توظيف خريجي التعليم الفني والتدريب المهني، وتعزيز إمكانياتهم من خلال إمدادهم بما يلزم من خبرات ومهارات. ولا بد أيضًا أن يلعب أرباب العمل دورًا في تعزيز صورة قطاع التعليم الفني والتدريب المهني، إذ أن إمكانيات نجاح أي خطة لتعزيز قطاع التعليم الفني والتدريب المهني سيكون محدودًا ما لم يتم دعمها بتطمينات من أصحاب العمل بشأن توفير الفرص للخريجين.

ويعتبر كل من النساء والشباب والأطفال، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق الريفية البعيدة، وذوي الاحتياجات الخاصة من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضًا لخطر عدم وصول التعليم إليها، لذلك فإن هذه المجموعات تحصل على دعم من خلال مبادرات تجريبية متعددة تنفذها جهات وطنية فاعلة مثل مجلس التدريب الصناعي أو الجهات الدولية مثل منظمة العمل الدولية. وعلى مدى السنوات الأخيرة، أدت معالجة مطالب الإدماج الاجتماعي إلى رفع جدول أعمال السياسات. وتشير أحدث خطة استراتيجية قومية للتعليم ما قبل الجامعي إلى أنه سيتم اتخاذ خطوات هامة في سياسة إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ومع ذلك، لا تزال هذه السياسة في مرحلة مبكرة جدًا من التنفيذ، وتمت الإشارة بشكل محدود جدًا إلى التعليم الفني والتدريب المهني في هذه السياسة، (بما لا يتجاوز مشروع تأثيث مباني

المؤسسات التعليمية وصيانتها بصورة منتظمة). ولا توجد خطة عمل مخصصة لتلبية احتياجات هذه الفئات الاجتماعية أو المناطق البعيدة.

كفاءة نظام التعليم والتدريب المهني

تعتبر الكفاءة الكلية لنظام التعليم الفني والتدريب المهني المصري منخفضة نسبيًا، ولكن الحكومة ملتزمة بشكل كبير بتحسينها، حيث أنها تشارك في عدة المبادرات المدعومة من قبل الصناديق القومية والدولية. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات، إلا أن هذه التغييرات الإيجابية تعتبر بطيئة نسبيًا نظرًا لضخامة قطاع التعليم الفني والتدريب المهني، وقلة التوافق في آراء أصحاب المصلحة، وعدم تقييم المخططات التجريبية، والافتقار إلى القرارات المتعلقة بالسياسة العامة.

وفيما يتعلق بمهنة التعليم، تمكنت مصر من تحقيق التغيير على المستوى النظامي من خلال إطلاق مشروع "كادر المعلمين" في عام 2006 وتأسيس الأكاديمية المهنية للمعلمين (PAT) في عام 2008. وساهمت هذه الخطوات في وضع إطار من شأنه تحفيز التطوير في مهنة التعليم مع إمكانية توسيع نطاقه ليشمل المزيد من التعديلات. إلا أن هذا النظام لا يعتبر في إطار التنفيذ بشكل كامل بعد، ولكنها تمهد السبيل لإصلاحات تربوية إضافية. وستوجد حاجة ماسة لإعادة تدريب واسعة للمعلمين على المنهجيات التربوية والتدريسية الجديدة (مثل التعليم القائم على النتائج والتعلم الذي يركز على الطالب) بمجرد اعتماد قطاع التعليم الفني والتدريب المهني لنموذج الكفاءة على المستوى النظامي. وقامت الأكاديمية المهنية للمعلمين بالفعل بإدراج التعليم القائم على الكفاءة كجزء من معايير الموافقة على المدربين. وتم اختبار مناهج تربوية جديدة في العديد من المبادرات التجريبية، ولكن لم يتم حتى الآن القيام بأي محاولة منظمة لتوسيع نطاق هذه المبادرات على المستوى القومي. وكان فريق عمل الأكاديمية في البداية نشيط جدًا في مجال تقديم التدريب اللازم للمعلمين، إلا أن اهتمامها ينصب حاليًا على اعتماد المعلمين والمدربين الرئيسيين.

إن قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في لا يواجه حاليًا مشكلة في عدد المعلمين (نسبة الطلاب – للمعلمين تعتبر منخفضة نسبيًا بمعدل حوالي تسع طلاب للمعلم الواحد). إلا أنه يواجه مشكلة نوعية من حيث كفاءات المعلمين، وتحديدًا في المدارس الزراعية والتجارية. وهذا مرتبط تحديدًا بانخفاض مكانة مهنة التعليم.

ومن جهتها تثق الحكومة المصرية بالتأثير القوي لنماذج التعلم القائم على العمل وتأثيرها على زيادة أهمية وكفاءة التعليم الفني والتدريب المهني، حيث خضعت العديد من هذه النماذج للتجارب، وكان تقييمها إيجابيًا في أغلب الأحيان، وتمكنت بعض هذه النماذج من الاستمرارية بفضل التمويل الحكومي. ومع ذلك، فإن حجم التعلم القائم على العمل في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني لا يزال أقل بكثير مما تطمح إليه الحكومة. وتشير بيانات وزارة التعليم والتعليم الفني لعام 2016، إلى أن عدد الطلبة الملتحقين في نماذج التعلم القائم على العمل يصل 2% من أصل عدد الطلبة في التعليم الثانوي بمصر (أي 35 ألف طالب في عام 2016). إلا أن وزارة التعليم والتعليم الفني تأمل أن يرتفع عدد الطلبة الملتحقين في التعلم عن طريق العمل بواقع 100 ألف طال سنويًا، بهدف زيادة نسبة الطلاب الملتحقين بالتعلم في هذا المجال بنسبة 50% مع حلول العام 2025.

إلا أنه ما زال يستلزم الأمر تطوير عملية قومية رئيسية تعتمد بشكل أساسي على أفضل الممارسات التي يتم تطويرها من خلال المشاريع الدولية. ولعل أكبر التحديات التي يواجهها هذا المجال هي عدم وجود نظام محدد لعمل مؤسسات التعلم عن طريق العمل، مما يحد من إقناع الشركات بالمسؤولية التي على عاتقها تجاه الطلاب. هذا بالإضافة إلى أن معظم الشركات في الجمهورية تعتبر شركات صغيرة، وغالبًا ما تكون غير رسمية. وعندما نجحت المبادرات الدولية في استقطاب عدد كبير من الشركات لتوفر التدريب للطلبة، لم تتمكن المدارس من اللحاق بها نظرًا لتزايد أعداد الطلبة الملتحقين في المدارس حتى فيما لو تم العمل من خلال ثلاث فترات.

ولا بد أن تحظى النماذج الثلاث الرئيسية في التعلم القائم على العمل، وهي نموذج "المدرسة الإنتاجية"، و"المصنع في المدرسة" و"المدرسة في المصنع" باهتمام خاص. ففي النموذجين الأولين تتم صناعة المنتجات داخل المدرسة، حيث يلعب الطلاب دورًا فاعلاً في الانتاج. ويقوم العاملون في نموذج "المدرسة الإنتاجية" بإدارة عملية الإنتاج على نحو كامل، بينما يقوم المصنع في نموذج "المصنع في المدرسة" بإعداد خط إنتاج للمدرسة ويستخدم الطلاب كقوة عاملة. أما في نموذج "المدرسة في المصنع" يتم إنشاء مدرسة داخل مصنع أو مزرعة وترتكز على التخصصات المطلوبة لتلبية احتياجات الإنتاج للمصنع أو المزرعة. وهذه النماذج مثيرة للاهتمام فعلاً، فقد تم تطويرها محليًا ولا تحتاج لمزيد من التوسع. ومع ذلك، فهي لا تلبى معايير التعلم عن طريق العمل، إذ أنها تركز بشكل أكبر على توليد الدخل بدلاً من التركيز على تعليم الطلاب. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النموذج لا يعتبر مثاليًا إيجابيًا لاستقلالية المدرسة، حيث أن المدرسة لا تحتفظ بالأموال التي يتم الحصول عليها من جراء العمل، ولكنها تنقسمها مع المعلمين، ووزارة التعليم والتعليم الفني. وعلى الرغم من أن الوزارة تبدي اهتمامًا بمراجعة هذه النماذج، إلا أن الأمر لن يكون سهلًا، نظرًا لمصلحة بعض الأطراف في الحفاظ على هذه النماذج كما هي.

ويعتبر ضمان الجودة واحدًا من المجالات التي تسعى الحكومة نحو الاستثمار فيها بشكل أكبر. وأدرج الدستور الجديد لعام 2014 إشارة محددة إلى نوعية التعليم الفني واتساقه مع المعايير الدولية. وتعتبر الهيئة القومية لضمان الجودة والتعليم والاعتماد التي تم إنشاؤها في عام 2008 مركزًا مؤسسيًا لجميع المبادرات والمسؤوليات المتعلقة بضمان الجودة والاعتماد. وتواجه إجراءات اعتماد مقدمي خدمات التعليم الفني والتدريب المهني بعض العقبات نظرًا للأعداد الكبيرة من مقدمي الخدمات، ولأن الاعتماد ليس إلزاميًا وإجراءات الحصول عليه مرهقة، فشكل هذا الأمر عائقًا في سبيل الحصول على الاعتماد. وأصبحت الهيئة الآن قادرة على تمويل نفسها ذاتيًا من رسوم إجراءات الاعتماد، وذلك بعد مرور خمس سنوات على حصولها على التمويل العام.

وتعتبر الهيئة القومية لضمان الجودة والتعليم والاعتماد، مسؤولة عن تصميم تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات. وقامت الهيئة في عام 2015 بوضع نموذج منقح للإطار الوطني للمؤهلات وقدمته لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولا بد من اختبار هذا النموذج في قطاع السياحة، ضمن إطار البرنامج الثاني للتعليم الفني والتدريب المهني الممول من الاتحاد الأوروبي. ويعتبر الإطار الوطني للمؤهلات نموذجًا شاملاً يغطي كافة نطاقات التعليم الفني والتدريب المهني. ولا تزال هناك بعض المخاوف بشأن إدماج النماذج المختلفة التي وضعتها مختلف الجهات المعنية على مر السنين، والتي تحتوي على منهجيات دولية مختلفة. ويرتبط تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات ارتباطًا مباشرًا باعتماد منهجية قائمة على النتائج في تحديد معايير التأهيل والقياس. وكما ذكر آنفًا، فإن عملية مراجعة المناهج الدراسية برمتها لا تزال قيد الإعداد، ولكن الغالبية العظمى من المؤهلات والبرامج لا تزال قائمة على أساس مدخلات التعليم. وفي حين أن هناك خططا طويلة الأجل لمراجعة جميع المؤهلات، إلا أنه ينبغي على الهيئة أن تتخذ قرارًا على المدى المتوسط بشأن ما إذا كان ينبغي الإشارة إلى المؤهلات القديمة إلى الإطار الوطني كما هو عليه الآن، أو ما إذا كان ينبغي إعادة صياغتها أولاً من لتركز على نتائج التعلم.

وبوجه عام، فقد أثبتت الهيئة القومية لضمان الجودة والتعليم والاعتماد أنها هيئة مستقلة ذات كفاءات فنية رفيعة المستوى، ينبغي أن تظل ركيزة أساسية لاستراتيجية التعليم الفني والتدريب التقني المقبلة. إلا أنه ثمة بعض المخاوف بشأن استمراريتها ناجمة عن صعوبة عملية الاعتماد وتعيدها، وعدم وجود مخصصات لتمويل مسؤولياتها في تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات.

الحوكمة والسياسات التي تتم ممارستها في نظام التعليم الفني والتدريب المهني

يعتبر التعليم الفني والتدريب المهني في مصر نظامًا معقدًا ومجزأً نظرًا لقيام العديد من أصحاب المصلحة بأدوار مختلفة. فبعض الوزارات، فعلى سبيل المثال، تلعب وزارة التعليم والتعليم الفني دورًا في مجال الحوكمة وتوفير مستوى موحد من التدريب لجميع المتحقيين بالنظام. وتشارك وزارات أخرى في أكثر من مستوى للتعليم الفني والتدريب المهني، بما في ذلك وزارة التجارة والصناعة التي تمارس دورها من خلال مجلس التدريب الصناعي وإدارة الإنتاجية والتدريب المهني، ووزارة القوى العاملة. وتشارك معظم الوزارات في التعليم المهني من خلال مراكزها الخاصة، وتضطلع الجهات الفاعلة الأخرى بأكثر من دور واحد، بينما تشارك برامج (ETPS) في توفير وضمان الجودة.

وكما ذكر سابقًا، فإن قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في مصر ليس لديه إستراتيجيته نظامية خاصة به. وبالتالي، فإن نظام الإدارة العامة لا يركز على نموذج محدد. وعلى مر السنين، سمح ذلك بالعديد من التقلبات في إدارة قطاع التعليم الفني والتدريب المهني، وغالبًا ما كانت هذه التقلبات مرتبطة بالتغيرات السياسية التي شهدتها البلاد. وأوضح مثال على ذلك العملية الأخيرة المتمثلة في تركيز معظم وظائف ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في إطار وزارة جديدة للتعليم والتدريب المهني في عامي 2014 و2015؛ واستمر ذلك قبل بضعة أشهر فقط إلى أن عادت الوظائف والمؤسسات إلى مواقعها الأصلية. ويمكن تحقيق المزيد من الاستقرار من خلال: (1) وضع عمليات وطنية موحدة في مجالات سياسة التعليم الفني والتدريب المهني الرئيسية التي يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها ولا تختلف تبعًا للسياق المؤسسي المتطور؛ و(2) وضع تفويض واضح للمنظمات الرئيسية (مثل برامج ETPS) التي يمكن أن يتفق عليها جميع أصحاب المصلحة ولا تتغير بانتقال مقر هذه المنظمات. ويمكن أن تؤدي زيادة مستوى التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى تهيئة بيئة مواتية للاعتراف بدور قيادي لجهات فاعلة محددة في ميادين معينة (مثل وزارة التعليم والتعليم الفني في مجال التعليم المهني).

وعلى الرغم من التفاؤل والإيجابية التي ظهرت بين عامي 2014 و2015، إلا أنها لم تؤدي إلى أي تغييرات مستمرة، إلا أنه ما تزال بعض العناصر التي تزيد التوقعات بتحسين شامل في فعالية التعليم الفني والتدريب المهني. ويخضع قطاع التعليم الفني والتدريب المهني لمراقبة سياسية حازمة، حيث لا تزال بعض التطورات الإيجابية التي تمت الموافقة عليها في عام 2014 قائمة (فعلى سبيل المثال، لا يزال منصب نائب وزير التعليم المهني في وزارة التعليم والتعليم الفني نشطًا). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدور الفاعل الذي تلعبه الوزارة في تيسير وتنسيق مختلف المشاريع الدولية بهدف ضمان التكامل والتنفيذ المشترك تعتبر خطوة إيجابية نحو الاتجاه الصحيح. وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على آلية التنسيق هذه في إطار نموذج الحوكمة المنقح لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

وقد أصبح دور الشركاء الاجتماعيين أكثر قوة على المستوى القطاعي من خلال إنشاء برامج (ETPs)، إلا أن عدم وضوح دورهم وتوجههم نحو التركيز على توفير التدريب يمنعهم من تحقيق قيمة مضافة حقيقية في إصلاح وإدارة قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. ولا يزال القطاع الشركات الخاصة ممثلًا ضعيفًا جدًا على المستوى الوطني بوجه عام، حيث يهيمن أصحاب المصلحة العامون على القرارات المتعلقة بالسياسة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بوظائف صنع القرار والاستشارات. فعلى سبيل المثال، تم تطوير الإطار الوطني للمؤهلات المصرية من خلال الشراكة بين مختلف الوزارات، في حين لم يمارس أصحاب العمل دورًا أساسيًا في هذا المجال بعد.

ويشتمل قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في مصر على مزيج من المركزية واللامركزية على حد سواء. حيث يتم تحويل الميزانيات ونفقات التعليم الفني والتدريب المهني ذات الصلة من وزارة التعليم والتعليم الفني إلى كل محافظة على حدة. ومع ذلك، لا يوجد أي شكل من أشكال الاستقلال الذاتي للمدارس. ولم يتم توسيع نطاق المحاولات السابقة لإدخال بعض أشكال الإدارة اللامركزية لمقدمي التعليم الفني والتدريب المهني، على الرغم من وجود أدلة واضحة على نجاحهم. وبشكل حجم قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في مصر تحديًا حقيقيًا، حيث أن ليس كل مقدمي خدمات التعليم الفني والتدريب المهني يتمتعون بالكفاءات اللازمة لإدارة مؤسساتهم الخاصة بدرجة أكبر من الاستقلالية. ومع ذلك، هناك الكثير من الأمثلة التي يمكن استخدامها كمنهج لإدخال مزيد من الاستقلالية المدرسية في النظام. فعلى سبيل المثال، يعتبر نموذج (ITEC)، مثالًا مهمًا للاستقلال المدرسي، على الرغم من أنه لا يزال في المرحلة التجريبية ولم يتم إدماجه في هيكل التعليم الرسمي.

3. التوصيات

الرؤية والتقدم

- يجب أن يتفق جميع أصحاب العلاقة على تطوير استراتيجية مشتركة لإعادة تشكيل قطاع التعليم الفني والتدريب المهني باعتبار رؤية 2030، التي وضعتها وزارة التخطيط، إطارًا مرجعيًا.
- يجب أن يتفق كافة أصحاب العلاقة على هذه الاستراتيجية، وينبغي ضمان إدماج جميع القطاعات الفرعية للتعليم الفني والتدريب المهني فيها. وينبغي على الجميع أن يحترم ويقر بمسؤولية الأطراف التي يتم تحديدها لقيادة عملية.
- يجب أن تتضمن استراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني الجديدة روابط واضحة مع قطاعات التعليم الأخرى بما في ذلك (بما في ذلك التعليم العام والعالي). ويجب أن تتم مناقشة هذه الروابط والموافقة عليها مع أصحاب العلاقة ذوو الصلة. وتمنح المناقشات الجارية ضمن الإطار الوطني للمؤهلات فرصة مثالية لذلك.
- ينبغي أن يركز أصحاب المصلحة على تطوير العمليات الوطنية الموحدة (تطوير المناهج الدراسية، وضمان الجودة، والاعتراف، ورصد المهارات، وغيرها)، بالتوازي مع مراجعة حوكمة النظام. ويمكن أن يساعد تعريف هذه العمليات على إحراز تقدم في إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني، بغض النظر عن التغييرات السياسية التي تشهدها البلاد.
- يمكن إيجاد وظيفة للرصد والتقييم تستهدف القطاع برمته من خلال آليات التعاون التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المختلفون.

الفعالية والكفاءة في مواجهة الطلب الاقتصادي وحاجات سوق العمل

- ينبغي على أصحاب المصلحة في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني مراجعة عملية تطوير المناهج الدراسية. ومن الأهمية بمكان أن تشتمل المناهج الدراسية التي يتم تطويرها على احتياجات سوق العمل، بما في ذلك من تحليل للاحتياجات المهنية، والعناصر المرتبطة بتقديم خدمات التعليم بما في ذلك من تطوير مؤهلات مقدمي البرامج التعليمية، والمناهج، ومعايير التقييم، وما إلى ذلك. ويتعين على قطاع الأعمال أن يشارك بشكل فعال في التحليل المهني.
- ينبغي مراجعة تفويض برنامج (ETPs) من أجل توضيح دورهم في إطار مشاركة الشركاء الاجتماعيين بشكل عام في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. ويمكن التحقق من مواءمة مسؤوليات المجالس القطاعية للمعايير الدولية. وينبغي لهذه البرامج أن تعزز دورها في تحديد الاحتياجات من المهارات، وضمان جودة المؤهلات، والمشاركة المحتملة في إجراءات التقييم، مع الحد من نشاطها في مجال توفير التدريب.
- يجب مراجعة تمويل برامج (ETPs) لضمان أن استدامتها المالية غير مرتبطة بتوفير البرامج التدريبية.

- ينبغي تعزيز الجهود القائمة لإنشاء آليات للتعاون بين مختلف المؤسسات والأدوات المسؤولة عن توقع المهارات ورصد اتجاهات سوق العمل (المرصد الوطني، وشبكة المراصد الإقليمية، والنظام الجديد لنظام المعلومات الإدارية لسوق العمل التابع لمجلس التدريب الصناعي، وغير ذلك). وينبغي الاتفاق على توزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف المنظمات، ربما من خلال مذكرة تفاهم رسمية.
- يجب أن ترتبط نتائج تحليل احتياجات سوق العمل التي تقوم بها هذه المنظمات ارتباطًا هيكليًا بتوفير الخدمات، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على كمية ونوعية المؤهلات المقدمة والمواقع ومقدمي الخدمات.
- ينبغي دمج التعليم الريادي مع التعليم الفني والمهني بطريقة منهجية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدماجه في المناهج الدراسية كمادة جديد، أو كبرنامج إضافي إلزامي.

الفعالية والكفاءة في معالجة الطلب الديمغرافي والاجتماعي والإدماج

- ينبغي بذل مزيد من الجهود في إنشاء مسارات فعالة لربط التعليم الفني والتدريب المهني بالتعليم العالي. ولا يجب أن تكون هذا في إطار المخططات النظرية فقط، بل يجب أن تشكل خيارًا وظيفيًا واقعيًا لخريجي هذا القطاع.
- ينبغي تأسيس نظام دراسات الرصد من أجل جمع الأدلة على فعالية التعليم الفني والتدريب المهني وزيادة استقطابه للطلبة.
- يجب أن يشارك القطاع الخاص بشكل فاعل في تعزيز نظام التعليم الفني والتدريب المهني.
- يمكن لوزارة التعليم والتدريب الفني، على المدى المتوسط، أن تنتظر في أمر مراجعة نظام توزيع الطلاب في مختلف نطاقات التعليم الفني والتدريب المهني بناء على أساس درجاتهم.

الكفاءة الداخلية لنظام التعليم والتدريب المهني

- ينبغي زيادة حصة التعلم القائم على العمل المرحلة الثانوية بشكل كبير.
- يتعين على أصحاب المصلحة في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني أن يقوموا بإطلاق عملية وطنية للإصلاح بالاعتماد على الخبرات والتجارب المستقاة من مختلف مبادرات التعلم القائمة على العمل في الماضي والحاضر.
- يجب على وزارة التعليم والتدريب المهني أن تغتني الفرصة لتقييم نماذج "المصنع في المدرسة"، و"المدرسة في المصنع"، و"المدرسة المنتجة". وينبغي مواكبتها مع المعايير الدولية للتعلم القائم على العمل. وفي الوقت نفسه، يمكن للوزارة أن تستغل هذه الفرصة لإطلاق نماذج تجريبية من اللامركزية المالية من خلال السماح للمدارس بالاحتفاظ بالدخل.
- ينبغي أن يعالج أصحاب المصلحة مسألة نقص الكفاءة في استخدام موارد التعليم الفني والتدريب المهني (انخفاض ساعات عمل مقدمي خدمات التعليم والتدريب، وعدم وجود لوائح تسمح لمقدمي الخدمات ببيع منتجاتهم إلى السوق، إلخ). يمكن أن يكون نموذج (ITEC) مصدر إلهام لبعض هذه القضايا.
- ينبغي على وزارة التعليم والتدريب المهني مراجعة اللوائح الإدارية التي تجعل التشغيل العملي لمدارس التعليم الفني والتدريب المهني أمرًا معقدًا ويستغرق وقتًا طويلاً (على سبيل المثال مراجعة إجراءات الشراء).
- يجب على وزارة التعليم والتدريب المهني أن تتعاون مع الأكاديمية المهنية للمعلمين من أجل ضمان قدرة المعلمين على إتقان النموذج القائم على الكفاءة. وحينها سيتعين على المعلمين أن يحصلوا على التدريب اللازم ليتعلموا كيفية التدريس بطريقة مختلفة جذريًا. وعلى المدى المتوسط، يجب أن تتضمن معايير اعتماد معلمي التعليم الفني والتدريب المهني المعرفة بالنموذج القائم على الكفاءة.
- يجب على الحكومة أن ترصد عن كثب التناسب بني تفويض الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والموارد التي تتلقاها لتنفيذ تلك الوصاية. وينبغي وضع إطار مالي لإدارة واستدامة الإطار الوطني للمؤهلات. وإذا كان من المقرر أن تظل الهيئة مسؤولة عنه، لا بد من تخصيص الموارد الكافية لذلك.
- يجب على الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أن تضمن مشاركة القطاع الخاص بقوة في تطوير الإطار الوطني للمؤهلات. وينبغي أن يشهد تقييم الإطار الوطني للمؤهلات على المستوى القطاعي مشاركة أصحاب العمل والمشاريع التجارية الدولية ذات الصلة.

ممارسات الحوكمة والسياسات في نظام التعليم والتدريب المهني

- ينبغي وضع نموذج حوكمة متعدد المستويات وواضح لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني. ويجب أن يشمل هذا النموذج على آليات للتعاون على مستوى السياسات وعلى المستوى التنفيذي أيضًا. ويجب أن يكون التعاون المنتظم بين أصحاب المصلحة في التعليم الفني والتدريب المهني على جميع المستويات، وليس فقط على أعلى المستويات.
- ينبغي أن يتضمن نموذج الحوكمة تخصيص أدوار قيادية واضحة لمختلف أصحاب المصلحة في مختلف مجالات التعليم والتدريب المهني.
- يجب أن يصبح تنسيق الجهات المانحة، الذي تقوده وزارة التعليم والتعليم المهني حاليًا، عملية رسمية.
- ينبغي تعزيز عملية تطوير المدارس. وكخطوة أولى، يمكن الموافقة على إطار مرن يمكن أن تستفيد من خلاله المدارس من زيادة الاستقلال الذاتي إذا استوفت عددًا من المعايير. ومن الضروري تشرع العملية الجديدة دون أن تتم تجربتها لأن ذلك سيكون تقييدًا للإطار القانوني.

MORE INFO

To find out more about the Torino Process, compile reports, and much more, visit the Torino Process dedicated website at:

www.torinoprocess.eu

Torino Process blog: blog.torinoprocess.eu

For information on ETF activities please visit:

www.etf.europa.eu

For any additional information please contact:

European Training Foundation
Communication Department
Villa Gualino
Viale Settimio Severo 65
I – 10133 Torino

E info@etf.europa.eu

F +39 011 630 2200

T +39 011 630 2222